

Distr.: General
26 March 2018
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الخمسون
فيينا، ٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧

تسوية المنازعات التجارية
إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
تجميع التعليقات
إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثالثاً - تجميع التعليقات
٢ ٤٠ - جمهورية إندونيسيا



ثالثاً - تجميع التعليقات

٤٠ - جمهورية إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[التاريخ: ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨]

ألف/اتفاقات الاستثمار الدولية

السؤال ١: معلومات عن اتفاقات الاستثمار الدولية والأحكام الواردة فيها بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وقَّعت جمهورية إندونيسيا على ٦٤ معاهدة استثمار ثنائية، من بينها ٤٢ اتفاقاً ساري المفعول و٢٢ اتفاقاً توقف سريانها.

وجمهورية إندونيسيا هي إحدى الدول الموقعة على ٩ اتفاقات للتجارة الحرة،^(١) تشتمل ٧ منها على فصل خاص بالاستثمار.

وتحتوي جميع المعاهدات الاستثمارية الثنائية الـ ٦٤ على أحكام بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وفيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة، فإن اتفاق التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وهونغ كونغ هو الاتفاق الوحيد الذي لا يحتوي على مثل هذه الأحكام.

السؤال ٢: الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن المحاكم أو هيئات التحكيم الدائمة (في مقابل التحكيم بين المستثمرين والدول) — السؤال ٣: الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن استئناف قرارات التحكيم بين المستثمرين والدول

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لا يتضمن أيٌّ من المعاهدات الاستثمارية الثنائية أو اتفاقات التجارة الحرة الداخلة جمهورية إندونيسيا طرفاً فيها: '١' أي حكم بشأن المحاكم أو هيئات التحكيم الدائمة؛ و'٢' أي حكم يجوز بمقتضاه أن تخضع قرارات التحكيم بين المستثمرين والدول للاستئناف.

السؤال ٤: الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن القيام في المستقبل بإنشاء (أ) آلية ثنائية أو متعددة الأطراف لاستئناف قرارات التحكيم بين المستثمرين والدول؛ و/أو (ب) هيئة تحكيم أو محكمة دائمة ثنائية أو متعددة الأطراف معنية بالاستثمار

لا يحتوي أيٌّ من المعاهدات الاستثمارية الثنائية أو الفصول عن الاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة التي وقَّعت عليها إندونيسيا على أحكام تتناول إمكانية القيام في المستقبل بإنشاء آلية استئناف ثنائية أو مماثلة من أجل قرارات التحكيم في إطار معاهدات الاستثمار.

(١) اتفاق التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا، واتفاق التجارة الحرة بين الرابطة آسيان والهند، واتفاق التجارة الحرة بين الرابطة آسيان وكوريا، واتفاق الاستثمار الشامل للرابطة آسيان، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الرابطة واليابان، والتعاون الاقتصادي الشامل بين جمهورية الصين الشعبية واتفاق الرابطة، واتفاق التجارة الحرة بين الرابطة آسيان وهونغ كونغ، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين إندونيسيا واليابان، واتفاق الشراكة الاقتصادية بين إندونيسيا وشيلي.

السؤال ٥: الأحكام المتعلقة بتعديل اتفاقات الاستثمار الدولية؛ والأحكام التي تحمي حقوق المستثمرين أو تنص على ترتيبات انتقالية في حال تغيير اتفاقات الاستثمار الدولية أو تعديلها تتضمن معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة كلها التي وقّعت عليها إندونيسيا أحكاماً بشأن التعديل. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لا تتضمن أي معاهدة استثمار ثنائية أو أي اتفاق للتجارة الحرة تكون جمهورية إندونيسيا طرفاً فيهما أي أحكام تصون حقوق المستثمرين أو تنص على ترتيبات انتقالية في حالة تغيير اتفاقات الاستثمار الدولية أو تعديلها.

باء/الإطار التشريعي والقضائي

السؤال ٦: الأساس القانوني أو الآلية القضائية للاعتراف بالأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية (في مقابل قرارات التحكيم الأجنبية) وإنفاذها

لا توجد أحكام قانونية أو تنظيمات قضائية في النظام القانوني الإندونيسي لمعالجة الاعتراف بالأحكام الصادرة عن "المحاكم الدولية" أو إنفاذها. ويخضع الاعتراف بحكم قضائي أو قرار صادر عن محكمة محلية في بلدان أجنبية وإنفاذه للمراجعة من قبل المحاكم الإندونيسية.

السؤال ٧: الأحكام التشريعية المتعلقة باستئناف قرارات التحكيم (في مقابل إلغائها) أمام محاكم الدولة أو هيئات التحكيم

وفقاً للمادة ٧٠ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٩ بشأن التحكيم والسبل البديلة لتسوية المنازعات، تخضع قرارات التحكيم للإلغاء من جانب المحكمة المحلية في جاكرتا فحسب (من دون اللجوء إلى أي مراجعة استئنافية). ويمكن استئناف قرار الإلغاء الصادر عن المحكمة المحلية في جاكرتا أمام المحكمة العليا التي تبت في هذه القضية بصفقتها الهيئة القضائية العليا.